المعارضة تسيطر على مركز البحوث العلمية في حلب

هجوم واسع للجيش السوري وحزب الله على الزبداني

دمشق ـ وكالات: بدأت قوات النظام السوري مدعومة بحزب الله اللبناني امس هجوما واسعا على مدينة الزبداني في ريف دمشق، المدينة الأخيرة التي لاتزال تحت سيطرة مقاتلي المعارضة السورية في المنطقة الحدودية مع لبنان.

ونقلت وكالة الانباء السورية الرسمية «سانا» عن مصدر عسكري ان «وحدات من قواتنا المسلحة بالتعاون مع المقاومة اللبنانية بدأت عملية عسكرية واسعة في مدينة الزبداني بعد ان أحكمت الطوق على التنظيمات الإرهابية المتحصنة في المدينة».

وأضافت ان هذه الوحدات «تتقدم باتجاه أهدافها من محاور عدة وتكبد الإرهابيين خسائر كبيرة بالأفراد والعتاد».

وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان بدء العملية، مشيرا الى «اشتباكات عنيفة بين قوات النظام والمسلحين الموالين لها والفصائل المقاتلة ومنها اسلامية من طرف آخر، إثر هجوم عنيف بدأه حزب الله اللبناني وعناصر الفرقة الرابعة في الجيش السوري على الزبداني».

وأشار الى «قصف عنيف من قوات النظام على تمركزات للمقاتلين ومناطق في المدينة وأطرافها، وتنفيذ الطيران الحربي أكثر من 15 غارة على مناطق في المدينة ومحيطها» السبت. وكانت هذه المناطق تعرضت الجمعة لتسعين غارة «بالبراميل المتفجرة والصواريخ من طائرات النظام الحربية والمروحية»، بحسب المرصد الذي رأى فيها «تمهيدا لبدء الهجوم اليوم».

وعمد مقاتلو المعارضة امس الاول الى تنفيذ «هجوم استباقي» على حاجز الشلاح عند المدخل الشرقي للمدينة في محاولة للسيطرة عليه، لكنهم لم ينجحوا.

وأوقع الهجوم العديد من القتلى في صفوف الطرفين.

إلى ذلك، سيطر مقاتلو المعارضة السورية على مركز عسكري استراتيجي في مدينة حلب، في تقدم كبير نحو الاحياء الغربية الواقعة تحت سيطرة النظام، في وقت استمرت المعارك عنيفة على جبهة اخرى في غرب المدينة.

مقتل 25 من «النصرة» في تفجير استهدف مسجداً بريف إدلب

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبدالرحمن «سيطرت غرفة عمليات فتح حلب المؤلفة من مجموعة فصائل مقاتلة بينها لواء صقور الجبل وحركة نور الدين زنكي ولواء الحرية الاسلامي، بشكل كامل الليلة قبل الماضية على مركز البحوث العلمية الواقع عند الاطراف الغربية لمدينة حلب، ما يشكل خطرا على حي حلب الجديدة والاحياء الغربية الاخرى الواقعة تحت سيطرة النظام».

واندلعت المعارك في حلب في صيف 2012 عندما تمكنت فصائل معارضة من السيطرة على اجزاء واسعة منها، وانقسمت المدينة سريعا بين احياء تحت سيطرة النظام في الغرب واخرى تحت سيطرة الفصائل المقاتلة في الشرق، علما ان مقاتلي المعارضة متواجدون في مناطق متعددة في ريف حلب. ولم تتغير الخريطة كثيرا على الارض منذ ذلك الحين. ويمتد مركز البحوث العلمية على مساحة واسعة جدا في غرب حلب، ويضم مباني وهنغارات عديدة، وقد تحول الى ثكنة عسكرية لقوات النظام.

وبثت حركة نور الدين زنكي شريط ڤيديو على الانترنت بدا فيه عشرات المقاتلين المسلحين يتنقلون داخل مركز البحوث ويهتفون «الله اكبر» ويطلقون النار ابتهاجا في الهواء ب«تحرير مركز البحوث». وظهرت في الصور داخل المبنى اثار دمار وركام، بينما رفع علم «الثورة السورية» في الباحة.

في الوقت نفسه، تواصلت المعارك «بشكل عنيف جدا وجنوني»، بحسب المرصد، في محيط حي جمعية الزهراء الى الشمال من مركز البحوث في غرب حلب كذلك طيلة ليل امس الاول.

وكان تجمع من الفصائل اطلق على نفسه اسم «غرفة عمليات انصار الشريعة» يضم جبهة النصرة وفصائل غالبيتها اسلامية، بدأ هجوما امس الاول على هذا الحي الذي يضم فرع المخابرات الجوية، احدى ابرز النقاط العسكرية للنظام. وتمكنت الفصائل من التقدم الى بضع نقاط. الا ان المرصد السوري افاد امس ان قوات النظام استعادت ليلا هذه النقاط «بينما نفذت اربعين غارة جوية على تجمعات المقاتلين في محيط المدينة». الى ذلك، أعلن المرصد مقتل 25 عنصرا من جبهة النصرة (تنظيم القاعدة في بلاد الشام) في تفجير استهدف مسجدا بريف ادلب شمال غرب البلاد.

وقال المرصد في بيان ان من بين حصيلة قتلى التفجير الذي استهدف مسجد سالم بمدينة اريحا ليلة أمس الاول قيادي في جبهة النصرة مشيرا ان عدد الخسائر البشرية مرشح للارتفاع بسبب وجود جرحى بحالات حرجة.

تقرير إخباري

مقاربة دولية «افتراضية» للأزمة السورية: ماذا لو سقط النظام؟

بيروت ـ خاص: تقول تقارير ديبلوماسية وإعلامية إن القلق من السقوط المفاجئ وانهيار الجيش وليد قناعة أجهزة ومؤسسات استخباراتية في دول غربية كبرى.

عقدت اجتماعات بين أجهزة أمنية وتنفيذية لتقويم المعلومات المتوافرة لديها من أن «الانهيار وارد في أي لحظة بناء على المعطيات المتوافرة»، خصوصا أن بعض هذه المعلومات مبني على «تنصت على اتصالات هاتفية بين مسؤولين في النظام».

والتعاطي الإجمالي مع إمكان سقوط النظام، بات أمرا ثابتا في السياسات الكبرى لبحث سيناريوهات التغيير المحتمل في سورية.

معادلة التغيير هي المزاوجة بين محاربة الإرهاب وتشكيل حكومة شرعية في سورية.

توقع «انهيار مفاجئ للجيش» النظامي السوري والقلق من «ملء الإسلاميين الفراغ»، كانا محرك الاتصالات الدولية والإقليمية في اتجاهين: الأول، ضغط من إدارة الرئيس الاميركي باراك أوباما، على دول إقليمية رئيسية لوقف الدعم العسكري للفصائل الإسلامية التي حققت انتصارات في الفترة الأخيرة، خصوصا في إدلب شمال غربي البلاد.

الثاني، تواصل واشنطن وغيرها مع موسكو للبحث في سيناريوهات التغيير السياسي وتشكيل «حكومة شرعية» في سورية.

بداية، أوفد أوباما مسؤولا أمنيا رفيع المستوى الى عواصم إقليمية، لإقناعها بضرورة التخفيف من الدعم العسكري والمالي للفصائل الإسلامية. كما أنه أوفد مسؤولا عسكريا الى أنقرة، للانقلاب على اتفاق أولي أنجز بين تركيا ومسؤول عسكري آخر إزاء برنامج دعم المعارضة. خطوط حمر: ممنوع دخول المعارضة الى دمشق. «جيش الإسلام» بقيادة زهران علوش خط الدفاع الأول عن العاصمة. خط أحمر الذهاب الى الساحل السوري. خط أحمر الدخول الى مدينة السويداء ذات الغالبية الدرزية.

في موازاة ذلك، يحصل تفاوض سياسي. اختبار الإمكانات. تفاوض شفوي لم ينتقل الى إنجاز مبادئ أو عقد صفقة. الأسلوب الجديد في التفاوض، هو المقاربة الافتراضية. مقاربة «ماذا لو» هي التي تدور بين موسكو وكل من واشنطن ولندن ودول أوروبية وعربية وإقليمية. ماذا عن المحاسبة؟ ماذا عن دور العلويين في الحكم؟ ماذا عن مؤسستي الأمن والجيش؟ ما مدة المرحلة الانتقالية؟

إشارات وسيناريوهات تركية للتدخل العسكري في سورية

بيروت ـ خاص: أفادت مصادر سورية معارضة موالية لتركيا أن اجتماع مجلس الأمن القومي التركي برئاسة أردوغان، يوم الإثنين، وضع سيناريوهات محتملة للتدخل التركي في الأراضي السورية للحد من خطورة تنظيم «داعش» و«وحدات حماية الشعب» الكردي. وأضافت أن الخطة الأولى (أ) تضمنت تأسيس منطقة آمنة في مدينة جرابلس بريف حلب، ما يعني التدخل البري المباشر، في حين تضمنت الخطة (ب) دعم كتائب المعارضة بالغطاء المدفعي.

ونقلت صحيفة «ستار» الموالية للحكومة عن مصادر، قولها إن اجتماع مجلس الأمن القومي بحث القيام بعملية محتملة عبر الحدود، مشيرة إلى أن من بين الخيارات إقامة «منطقة آمنة» تمتد 110 كيلومترات مع سورية. وقال إبراهيم كالين مساعد أردوغان إن أنقرة تتحدث إلى الحلفاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) في شأن أمن حدودها. لكن المعارضة التركية قالت إن «طبول الحرب» تقرع في إطار جهد لتعزيز سلطة أردوغان بعدما خسر حزبه، العدالة والتنمية، غالبيته البرلمانية في الانتخابات الأخيرة، وأن سيناريوهات التدخل تناقش مع حكومة مدنية.

ويرى محللون أن حمل الجيش التركي على دخول سورية قبيل محادثات تشكيل ائتلاف حكومي، يرجح أن يغير سياسة أنقرة إزاء سورية، هو مغامرة خطرة. وأن خطوة أردوغان السورية لا تتناسب مع مساعي داود أوغلو الى تشكيل ائتلاف حكومي مع كيليجدار أوغلو.

وثمة من يسعى الى الحؤول دون ائتلاف بين «حزب الشعب الجمهوري» و«حزب العدالة والتنمية»، والتوجه الى انتخابات جديدة على أمل أن يحصل الحزب الحاكم على عدد كاف من النواب يخوله الحكم بمفرده.

جنبلاط: الصفقة الإيرانية ـ الأميركية وراء عدم تزويد المعارضة السورية بالسلاح

بيروت: سلسلة تغريدات عبر حسابه الخاص عبر «تويتر» اطلقها رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط، تتعلق بتسليح المعارضة في سورية محملا الغرب مسؤولية ما يجري اليوم في البلاد.

واعتبر جنبلاط انه «استكمالا للخطأ الاستراتيجي الروسي، أتت سياسة الرئيس الأميركي بارك أوباما الذي رفض منذ اللحظة الأولى تجهيز الجيش السوري الحر بالسلاح النوعي، أي السلاح المضاد للطائرات الذي لو أعطي منذ تلك اللحظة لكانت تغيرت مجريات الأمور». وسأل: «لماذا لم يعط هذا السلاح الذي كان وفر عشرات آلاف الضحايا على الشعب السوري وسمح بالتفاوض من الند إلى الند، وأعطى المعارضة قوة دفع عملية في إزاحة رموز الإجرام في النظام وفي مقدمتهم رأس النظام؟».

وأضاف: «السؤال المطروح اليوم، هل ثمن نجاح الصفقة الإيرانية ـ الأميركية هو عدم تزويد المعارضة السورية المعتدلة بهذا السلاح من أجل استمرار النظام وبقائه واستفحاله في القتل والتدمير والتشريد؟» معتبرا أن هذا السؤال مشروع لأنه يفسر تواطؤا في مكان ما في هذه اللعبة الجهنمية الكبرى على حساب وحدة سورية وعروبتها وتنوعها.

واعتبر جنبلاط في سلسلة تغريداته ان الغرب لا يبالي بمجريات الأحداث في سورية قائلا: «واجهت رفضا قاطعا من مسؤولين إقليميين وغربيين لأنني طالبت بالسلاح في معركة حمص، وزير غربي لم يجب سوى بالطلب من مساعده جلب «الأطلس الجغرافي» من المكتب كي أدله على حمص وأين تقع، ويستطيع المرء أن يفهم مجريات الأمور وكيف يجري تدمير المنطقة العربية على حساب الطموحات المشروعة للشعب السوري في العيش الكريم والحر».

قال "من يمد يده علينا نمد يدنا عليه"

عون يعتبر تعيين جلسة جديدة للحكومة استفزازاً ويستنفر جمهوره للتظاهر مهدداً «ثعالب السياسة»

بيروت ـ عمر حبنجر

لافتة من انصار رئيس تكتل التغيير والاصلاح النائب العماد ميشال عون مرفوعة في منطقة الحدث ـ بعبدا (محمود الطويل)

الأزمة الحكومية في لبنان الى جولة جديدة من التحدي، الخميس المقبل، الموعد حدده الرئيس تمام سلام على حين غرة، وخارج المعتاد الزمني، حيث القاعدة ان توجه الدعوات الى مجلس الوزراء، صباح السبت وليس نهار الجمعة، وقد بررت اوساطه هذا الاستعجال برغبته في ضرب الحديد وهو حام، والمقصود استكمال البحث في بنود جدول الأعمال، المتضمنة شؤونا مالية وإدارية عالقة. بصرف النظر عمن يعترض او يغيب.

هذه الخطوة الاستباقية استغرب العماد ميشال عون، كونها تجاوزت اعتراضه على إقرار الدعم للصادرات الزراعية والصناعية بحريا، وتجاهلت بند التعيينات العسكرية، التي هي بيت القصيد» في الحملة العونية على الحكومة، خصوصا ان مرشحة لقيادة الجيش الذي هو صهره العميد شامل روكز، قارب نهاية خدمته العسكرية، وهي في النهاية أتت ردا على التصعيد السياسي الشعبوي من جانب عون.

بيد ان مصادر وزارية ردت هذه الخطوة من جانب رئيس الحكومة، الى ضرورة إطلاق العجلة الحكومية، مهما كانت العقبات، استنادا الى معطيات داخلية وخارجية ترى ان انتخاب رئيس للجمهورية مازال غامض المدى والوقت، وبالتالي يتعين تثبيت وضعية الحكومة بما يمكنها من فراغ الرئاسة الى فترة غير محددة.

وأكدت المصادر لـ «الأنباء» ان حكومة سلام لن تسقط لا في السياسة ولا في الشارع، وانها تصبح «ساقطة» حكما مع انتخاب رئيس الجمهورية، والدليل وقوف رئيس مجلس النواب نبيه بري بقوة، الى جانبها، وانضمام حزب الله عبر نائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم، الذي أكد امس حرصه على استمرار الحكومة.

استطلاع رأي غير معلن يظهر تقدم جعجع على عون بـ 7٪

مصادر وزارية لـ«الأنباء»: حكومة السلام لن تسقط بالسياسة ولا بالشارع ومستمرة حتى انتخاب رئيس للجمهورية

وربما بسبب هذا التوجه للحزب، ترك العماد ميشال عون موعد تحركه في الشارع غير محدد، مفسحا بذلك المجال امام المزيد من الاتصالات، لقناعة المصادر الوزارية بأن عون يريد الاطمئنان الى موقف الحزب، معه، او مع الحكومة، قبل ان تخبط اقدام جمهوريه في شوارع بيروت.

المصادر استبعدت ان يسحب عون دعوة جمهوره للنزول الى الشوارع، حتى لو أيقن ان الحزب في واد آخر، حفاظا على ماء الوجه، ويكون المخرج بتحريك تظاهرة او تظاهرات أفرادية من قبل تسجيل الموقف.

لكن هذه المصادر توقعت ان يصرف العماد ميشال عون النظر عن استطلاع الرأي الذي اقنع به د.سمير جعجع لإظهار الشخصية المسيحية الأقوى لتبوؤ رئاسة الجمهورية، وترد ذلك الى استطلاع ضمني أجرته احدى الشركات، فتبين لها ان جعجع متقدم على عون بنسبة 7٪. وقال عون، نحن المسيحيين معرضون الآن لخطر وجودي، لأن «تعالب السياسة اللبنانية» يضعون أيديهم على حقوق المسيحيين وعلى مواقعهم في السلطة ويريدون ان يأتوكم برئيس جمهورية لا يمثلكم، كالعادة، يريدون رئيسا لا يمثل احدا حتى يكون محجوز الحرية، مرهونا للخارج ومرهونا لمصالحه الشخصية.

وأضاف في عشاء هيئة المتن في التيار الوطني الحر، لن نكتفي بالكلام، ما حدث في جلسة مجلس الوزراء السابقة وما سيجري في جلسة الخميس المقبل يستوجب منا فعل قوة، بالنزول الى الشارع وكل اللبنانيين مدعوون وخاصة المسيحيين.

وتابع يقول: في الاسبوع المقبل تعرفون ما علينا فعله، وإن شاء الله يحصل التحول الكبير في السياسة اللبنانية، من لا يريد العيش معنا لا نعيش معه، ومن يمد يده علينا نمد يدنا عليه، استعدوا نفسيا، ليس المطلوب منكم لا ليرة ولا نقطة دم، مطلوب منكم ارادة شعب، نحن اليوم لسنا اضعف من 13 أكتوبر (يوم اخراجه من القصر الجمهوري بالقوة).

وكرر عون دعوته للتحرك الشعبي امام جمهور جنوبي من انصاره زاره في الرابية بعد ظهر امس السبت.

وتقول مصادر متابعة لـ «الأنباء» ان اتساع دائرة التباين بين العماد عون والرئيس نبيه بري بدأت ترهق حليف الحليف حزب الله، الذي يكتفي من الدعم الفعلي لعون، بمواصلة ترشيحه لرئاسة الجمهورية المعرقلة الانتخاب.

الحكومة اللبنانية: اتفاق واختلاف تحت سقف واحد

بيروت ـ د.ناصر زيدان

يقول وزير التربية الياس ابوصعب: اذا لم يراع الاطراف الآخرون في الحكومة كوننا شركاء في تجسيد صلاحية رئيس الجمهورية ـ المناطة حاليا بمجلس الوزراء مجتمعا ـ فلن نكون شركاء معهم.

النائب السابق والخبير الدستوري د.صلاح حنين يقول: ان صلاحية رئيس الجمهورية واضحة في الدستور، وهي لا تنص على بنود تعطيلية قاطعة، لاسيما في مسألة نشر المراسيم والقرارات الصادرة عن الحكومة، وفي وضع جدول اعمال مجلس الوزراء، ففي الحالة الاولى: اذا انقضت 15 يوما ولم يوقع الرئيس او يرد المرسوم ينشر فورا في الجريدة الرسمية ويصبح نافذا من دون توقيعه، وفي موضوع جدول الاعمال النص الدستوري يتحدث عن تشاور رئيس الحكومة مع رئيس الجمهورية والتشاور في اللغة الدستورية ليست عبارة قاطعة، او ملغاة، او يمكن ان تتطلب اجماعا في مجلس الوزراء لتمارس الحكومة هذا التشاور نيابة عن الرئيس، بل يمكن الاكتفاء بموافقة النصف زائد واحد من الوزراء.

اما الوزير الاشتراكي وائل ابوفاعور فيرى ان الاختلاف على بعض المقاربات التي تتعلق بالتفسيرات الدستورية والتي تتناول اولويات جدول الاعمال واضحة، وهناك تباين ليس خافيا على احد، لكن الجميع محكومون بالاتفاق من ضمن مسيرة الاختلاف السياسي الكبير بين مكونات الحكومة لكي لا يضيع البلد بين ايدينا، ونحن نتبارى ونتشاطر حول العبارات والالفاظ، أو حول ما هو المهم، وما هو الاكثر اهمية، فمصالح الناس لا تنتظر الى حين الانتهاء من الخلافات، لأن الاستحقاقات المعيشية والاقتصادية الداهمة هم مشترك يفترض ان يتنبه له الجميع.

رئيس مجلس النواب نبيه بري وعد رئيس الحكومة تمام سلام بان يكون الى جانبه في اعادة الحياة الى مجلس الوزراء ووزراؤه لن يقاطعوا او ينسحبوا من الجلسات في حال اقدم وزراء التيار الوطني الحر على هذه الخطوة، وبري يأمل ان تكون جلسة الحكومة محطة لاعادة الحياة الى مجلس النواب عن طريق فتح دورة تشريعية استثنائية تسمح باقرار الملفات الملحة على جدول اعمال المجلس، ومنها خصوصا تصديق الاتفاقيات الخارجية التي تسمح باستخدام مبالغ طائلة من البنك الدولي والهيئات العربية المانحة تتجاوز قيمتها 1200 مليون دولار، منها هبات، ومنها قروض ميسرة لاقامة مشاريع حيوية.

من نافلة القول ان الاطراف المختلفة لا ترغب في فرط العقد الحكومي، ولدى هذه الاطراف قناعة بأن فرط العقد الحكومي قد يكون الرصاصة الاخيرة التي تهدد حياة الوطن، لذلك فإن سقف الحكومة السلامية القائمة ملزم بأن يتحمل الاختلاف والاتفاق تحت جناحيه، وفي حظيرة واحدة، ولا يوجد خيار آخر امام الفرقاء اللبنانيين وسط هذا الجو المخيف الذي يحيط بلبنان من كل حدب وصوب.

واضح ان هناك اطرافا سياسية تحاول استغلال المناخ المشدود لتحسين مستوى مشاركتها في مؤسسات الدولة، لاسيما في المواقع الرئاسية والعسكرية، وهناك اطراف اخرى تشتري الوقت والانتظار بأي ثمن، لأنها لا ترغب في ارساء معادلات جديدة في لبنان قبل ان تتوضح معالم الهيجان السياسي والامني في المنطقة، وهناك فرقاء عديدون، بين هؤلاء وأولئك، خائفون على البلاد من الرياح الحمراء العاتية، لأن تجاوز الاشتباك السياسي او الامني في لبنان للحدود المعقولة يهدد الكيان برمته كما قد يقضي على الشراكة الوطنية من اساسها.